الفصل الرابع

تركيب يتردّدُ بين

الجملتين الاسمية والفعلية

الاشتغال

obeikandl.com

obeikandl.com

الاشتغال

يتغايرُ آراءُ النحاةِ في بعضِ الظواهرِ التركيبية ؛ مما يوثرُ في احتسابِ نوعِ الجملةِ بين الاسمية والفعلية،فيتغايرُ إعرابُ بعض أجزائِها،ويتمثلُ ذلك فيما يُسمَّى ببابِ الاشتغالِ.

ماهيتُه :

هو اشتغالُ فعلٍ عن اسمٍ متقدمٍ عليه بضميرِ هذا الاسمِ ، أو بما نُسب إلى ضميرِه ، ولو تفرغَ الفعلُ للاسمِ ، أو لما نُسبَ إلى ضميرِه ، لنصبَه لفظًا أو محلًّا [1]، وذلك نحو :

عليا أفهمتُه . صديقي أكرمتُ أخاه .

هذه احترمتُها . محمودًا مررْتُ به .

وآثرت دراسةَ قضيةِ الاشتغالِ في هذا الموضعِ مشتركةً بين الجملتين الاسميةِ والفعليةِ لما يأتي :

ـ كثيرٌ من مسائل هذه القضيةِ يرجعُ إلى بابِ المبتدإِ والخبرِ على حدِّ قولِ ابنِ عصفور [2].

ـ إعرابُ المشغولِ عنه يشتركُ بين المبتدإِ والمفعولِ به ، وكل منهما يخصُّ جملةً بعينها .

ـ جملةُ الاشتغالِ اسميةٌ في مبناها ، ويمكنُ أن تكونَ فعليةً في معناها ، وبالتالي في إعرابِها .

شروط الاشتغال :

من تعريفِ الاشتغالِ وإدراكِ مدى اشتراكِه بين الجملةِ الاسمية والجملةِ الفعلية ، يتضح لنا أن فيه ثلاثةَ أطرافٍ لكلٍّ منها شروطٌ ، وهي :

أولُها : المشغولُ عنه :

وهو الاسمُ المتقدمُ على الفعلِ ، ويشترطُ فيه :

---

(1) التسهيل ٨٠ / الرد على النحاة ٩٥ / المقرب٨٧ / الجامع الصغير٨١ / شرح الشذور ٤٢٦ / شرح التصريح ١ ـ ٢٩٦ .

(2) المقرب ٨٧ .

ـ ألا يتعدَّدَ في اللفظِ والمعنى[1]، بل يكون واحدًا، كما سبق، ويمكنُ أن يتعددَ في اللفظ دون المعنى، نحو: صديقي وأخي أكرمتهما.

ـ أن يتقدمَ على الفعلِ، فإن تأخر فهو بدلٌ من الضميرِ إن نصبتْ، ومبتدأ مؤخرُ إن رفعت.

ـ أن يقبلَ الإضمارَ، فلا يصحُّ الاشتغال عن غيرِ المفعولِ به أو ما في حكمِه.

ـ أن يعتمدَ في معناه على العامل، أي: الفعلِ الذي يليه، وإلا كان منفصلًا عنه معنويًّا، وبالتالي نحويًّا.

ـ أن يصلحَ لأن يبتدأ به؛ لأنه كما علمنا يجوزُ أن يكونَ مبتدأً في أغلبِ أحوالِه.

ثانيها: العامل المشغول:

وهو الفعلُ الذي نصبَ ما بعده من ضميرٍ، أو ما نسبَ إلى الضميرِ، إن لفظًا وإن محلًّا، ويشترطُ فيه ما يأتي:

ـ أن يتصلَ بالاسمِ المشغولِ عنه.

ـ أن يكونَ صالحًا للعملِ فيما قبله، وإلا ارتفعَ ما قبلَه بالابتداء، كأن يكونَ: فعلًا متصرفًا، أو اسمَ فاعل، أو اسمَ مفعول، ولا يكون حرفًا، أو اسمَ فعل، أو صفةً مشبهةً، أو فعلًا جامدًا: كفعلِ التعجبِ مثلًا، فهذه لا تعملُ فيما قبلها.

ثالثها: المشغول به:

وهو المنصوبُ بالعاملِ المشغولِ، سواء أكان ضميرًا يعودُ على الاسمِ المتقدمِ المشغولِ عنه، أم كان اسمًا ظاهرًا منسوبًا إلى ضمير. ويشترط فيه أن يعودَ على الاسمِ المتقدمِ، فلا يكون أجنبيًّا عنه.

ويشترطُ في صحةِ الاشتغالِ بوجهٍ عام:

ـ أن يُربَط بين الاسمِ المتقدمِ والفعل المشغول برابطٍ هو الضميرُ الذي يعودُ على الاسمِ المتقدمِ، سواءٌ كان موقعُ هذا الضميرِ في جملةِ المشغولِ، فقد يكونُ الضمير:

أ ـ متصلًا بالفعلِ، نحو: محمدٌ أجبتُهُ، محمدًا.

---

(1) فلا يقال: محمدًا وكتابًا أعطيته، حيث تعدد الاسمُ في اللفظِ والمعنى.

ب ـ منفصلًا عنه بحرفِ الجر ، نحو : لصديقٍ مررتُ به ، الصديقَ .

جـ ـ منفصلًا عنه باسمٍ منسوبٍ إليه ، نحو : عليٌّ أكرمتُ أخاه ، عليًّا .

د ـ منفصلًا عنه باسمٍ أجنبي عن الاسمِ المتقدمِ ، لكنه متبوعٌ بما يشتمل على ضميرِ الاسمِ المتقدمِ ، مثل :

ـ النعت ، نحو : عليٌّ قابلتُ صديقًا يحترمُه ، عليًّا .

ـ عطف النسقِ ، نحو : محمودٌ احترمتُ عليًّا وأخاه ، محمودًا .

ـ عطف البيان ، نحو : سميرٌ استمعت أحمدَ صديقَه ، سميرًا .

ـ صلة الاسمِ المنصوبِ بالفعلِ ، نحو : فاطمةُ عاقبتُ الذي يهينُها ، فاطمةَ .
فاطمةُ عاقبْتُ الذي يهينُ أخَاها ، فاطمةَ .

ـ أو صفة أو صلة لاسمٍ معطوفٍ على الشاغلِ ، نحو :
خالدٌ أحْببْتُ سميرًا والذي يحبه ، خالدًا .
خالدٌ أحببتُ سميرًا وصديقًا يحترمُه ، خالدًا .

والفكرةُ الأساسيةُ أن تشتملَ جملةُ المشغولِ في أيِّ جزءٍ من أجزائِها الأساسيةِ أو الفضلاتِ بها على ضميرٍ يعودُ على الاسمِ المتقدمِ على الفعلِ المشغولِ ، فتكونُ هذه قضيةَ اشتغالٍ .

إعراب الاسم المتقدم (المشغول عنه) :

قد يأتي الاسمُ الذي يمكنُ أن يكونَ مشغولًا عنه في ثلاث صور ، هي :

الأولى :

أن يتقدمَه وحدةٌ لغويةٌ عاملةٌ نحويًا ، حينئذٍ يكونُ متعلقًا بهذا العاملِ النحوي الذي يسبقه ، نحو :

إن محمدًا أكرمُه .

الثانية :

ألا يتعلقَ بعاملٍ نحوي سابق ، وأن يكونَ الفعلُ المشغولُ عاملًا في الضمير وما نسب إليه بإحدى الصور السابقة بالرفع، حينئذ لا يجوزُ في الاسمِ المشغولِ عنه إلا الرفعُ ، نحو:

مختارُ أقبلَ إلينا .

محمدٌ أعظمْ به ، أو بأخلاقِه .

الثالثة :

الصورةُ السابقةُ ؛ إلا أن الفعلَ المشغولَ يكونُ عاملًا في الضميرِ أو ما نُسبَ إليه بالنصب ، وتكون هذه ـ حينئذٍ ـ قضيةَ اشتغالٍ من نوعِ هذه الدراسة ، فيعربُ الاسمُ المتقدمُ على وجهين[1]:

أولًا : تقدر الجملةُ اسميةً ، المبتدأُ فيها هو الاسمُ المتقدمُ ، والخبرُ هو الجملةُ الفعليةُ التي تليه ، وهذا الرأيُ عندي راجحٌ ، حيثُ تقدمُ الاسمِ ؛ لأنه معلومٌ ، وأُخبرَ عنه بالجملةِ الفعليةِ ؛ لأن معناها مجهولٌ .

ثانيًا : تقدر الجملةُ فعليةً ، فيعربُ الاسمُ المتقدمُ مفعولًا به لفعلٍ يقدرُ تبعًا للمعنى ، وهذا رأيٌ مرجوح لحاجتِنا إلى التقديرِ والتأويلِ والبحثِ عن فعلٍ ملائمٍ للمعنى ، ورأيُ الجمهورِ من النحاةِ أن تكونَ الجملةُ الفعليةُ المذكورةُ مفسِّرةً للمحذوفةِ ، فلا محلَّ لها إعرابيًّا[2].

أمَّا قولُه تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴿٤﴾﴾ [يوسف] فمن قبيلِ التأكيدِ خلافًا لمن أجاز الجمعَ بين المفسِّر والمفسَّر[3].

أما الكوفيون فيرَوْن أنَّ المشغولَ عنه منصوبٌ بالفعلِ المذكور ، وينقسمُون في ذلك إلى قسمَيْن :

أحدهما : يرى أنصارهُ أن الفعلَ نصب كلًّا من الاسمِ والضميرِ معًا .

ثانيهما : يرى أصحابُه أن المنصوبَ إنما هو الاسمُ ، أما الضميرُ فهو مُلْغًى ، ويرد عليهم البصريون بأن العاملَ لا يعملُ في ضميرِ اسمٍ ومُظْهِره . وبأن الأسماءَ لا تُلغى بعد اتصالِها بالعواملِ[4].

---

(1) المقرب ١ ـ ٨٧ / شرح الشذور ٤٢٧ / الجامع الصغير ٨١ .

(2) المقتضب ٢ ـ ٧٦ / شرح الشذور ٤٢٦ / شرح التصريح ١ ـ ٢٩٧ .

(3) شرح التصريح ١ ـ ٢٩٧ .

(4) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة رقم ١٢ ، ١ ـ ٦٠ .

تقدير الفعل الناصب :

يقدَّرُ الفعلُ الناصبُ للاسمِ المشغولِ عنه كما يأتي [1]:

أ ـ أن يكونَ من لفظِ الفعلِ المذكورِ إذا كان المعنى يصحُّ به ، نحو : عليا أفهمْتُه ، هذه احترمتُها .

والتقديرُ : أفهمت عليا أفهمته ، احترمتُ هذه احترمتها .

ب ـ أن يكونَ متعَدِّيًا مرادفًا للفعلِ المذكورِ فيما إذا كانَ المذكورُ متعديًا إلى ضميرِ الاسمِ المتقدمِ بواسطةِ حرفِ الجرِّ ، نحو :

محمودًا مررتُ به .

والتقديرُ : جَاوَزْتُ محمودًا مررتُ به .

فإن كانَ المتعدَّى إليه بواسطةِ الحرفِ ظرفًا ؛ فإنَّ الفعلَ المقدرَ يكونُ من لفظِ المذكورِ ، نحو : يومُ الجمعةِ ألقاك فيه ، فإذا نصبْت (يوم) فيكونُ على تقديرِ : ألقاكَ يومَ الجمعةِ ألقاك فيه .

جـ ـ أن يكونَ الفعلُ المقدرُ متعديًا صالحًا للمعنى ، وليس من لفظِ الفعلِ المذكورِ أو معناه ، ويكونُ ذلك في موضعين :

أولهما : أن يكونَ الفعلُ المذكورُ متعديًا إلى ما نسبَ إلى ضميرِ الاسمِ المتقدمِ بواسطةِ حرفِ الجر [2]، نحو :

محمدًا رحَّبتُ بغلامه .

والتقدير : أكرمتُ محمدًا رحبْتُ بغلامه .

عليًّا مررتُ بصديقه .

والتقدير : لابست عليًّا مررت بصديقه .

ثانيهما: أن يكونَ الفعلُ المذكورُ متعديًا ناصبًا لما نسبَ إلى ضميرِ الاسمِ المذكورِ ، نحو: محمدًا أكرَمْتُ أخاه . والتقديرُ : أكرَمْت محمدًا ..

---

(1) ينظر : الكتاب ١ ـ ٨١ ، ٩٣ ، ٩٦ / شرح التصريح ١ ـ ٢٩٧ .

(2) ينظر : الكتاب ١ ـ ٨٣ .

أو محمدًا ضربتُ خصمه . والتقدير : أكرمْتُ محمدًا ..

أو محمدًا ضربْتُ أخاه . والتقديرُ : أهنتُ محمدًا ضربتُ ...

الأحوالُ النحويةُ للاسمِ المشغولِ عنه

يذكرُ النحويون[1] حالاتٍ لإعراب الاسمِ المشغولِ عنه ، تتباينُ بين وجوبِ النصبِ ، وجوازِه ، وامتناعِهِ ، في ثلاثةِ أقسامٍ ، تُفَصَّل على النحو الآتي :

١ ـ وجوب النصب :

يجبُ نصبُ الاسمِ المتقدمِ إذا ذُكِرِ بعد ما يختصُّ بالدخولِ على الفعلِ ، وهي :

أ ـ أدوات الشرط :

ولا يقعُ بعدَها الاشتغالُ إلا في الضرورةِ الشعريةِ،ويحدد منها سيبويه (إنْ) وحدها[2]، وذكر المبردُ (مَن) و (إذا) [3]، وأما في النثرِ فإن الاشتغالَ يقعُ بعد الأداتيْن (إنْ) بشرطِ أن يليَها فعلٌ ماضٍ ، و (إذا) مطلقًا ، فتقول :

إنْ عليًّا قابلتُه فأنا أرحبُ به .

إذا محمودًا استعمتُه فأنا أثقُ في حديثِهِ .

ولا يجوزُ رفعُ الاسمِ المتقدمِ على أنه مبتدأٌ عند جمهورِ النحاةِ ؛ لأن أدواتِ الشرطِ عندهم لا يليها إلا فعلٌ ، فإذا لم يكنْ مذكورًا فإنه يقدَّرُ .

ويُستشهدُ لذلك بقولِ النمرِ بنِ تولبَ :

لا تَـــجْزَعِي إنْ مُنْفِـــسًا أهلكتـــه ... وإذا هَلَكْتُ فعند ذلـك فـاجْزعي[4]

---

(1) ينظر:الكتاب ١ ـ ٨٢ من ١٤٥/ الرد على النحاة ٩٥ ـ ١١٤/ المقرب١ ـ ٨٨/ التسهيل ٨٠ ـ ٨٢/ الجامع الصغير ٨١ ـ ٨٣ / شرح الشذور ٤٢٦ ، ٤٢٧ / التصريح ١ ـ ٢٩٨ وما بعدها

(2) الكتاب ١ ـ ١٣٤ .

(3) المقتضب ٢ ـ ٧٤/ المقرب ١ ـ ٩١ .

(4) الكتاب ١ ـ ١٣٤ / المقتضب ٢ ـ ٧٤ / الصبان على الأشموني ٢ ـ ٧٥ .

وقولِ ذي الرُّمَّةِ :

إذا ابـنَ أبي موسـى بـلالًا بلغْتـه فقامَ بِفـأسٍ بَـيْن وصْـليك جـازرُ[1]

بنصب (ابن ، بلالا) .

ولكن يلاحظُ أن :

ـ البيتَ الأولَ ، يُرْوى في كثيرٍ من الكتب برفعِ (منفس) ، ويذكر المبردُ أنه يجوزُ الرفعُ بإضمارِ (هَلك) مبنيا للمجهول[2] .

ـ البيت الثاني يروى في كتاب سيبويه[3] برفع (ابن ، بلالا) .

ـ لنا رأيٌ في هذه القضيةِ مذكورٌ بالتفصيلِ في دراسةِ التركيبِ الشرطي ، وعليه فإن هذه القضيةَ ـ قضيةَ ذكرِ الاسمِ بعدَ أدواتِ الشرطِ لا يجوز إلا مع أدواتِ الشرطِ غيرِ الجازمة ، وعندئذٍ تخرجُ من حالةِ الوجوبِ إلى حالةِ الجوازِ ، أو وجوبِ الرفع .

ب ـ أدوات التحضيض والعرض ، نحو :

هلَّا الصديقَ أكرمْتَه .

ألا الدرسَ فهمْتَه .

جـ ـ أدوات الاستفهام غير الهمزة ، نحو :

ـ هل كتابًا اشتريْتَه ؟

أما الهمزةُ فإنها تدخلُ على الاسمِ والفعلِ على السواء ، وإن كان دخولُها على الفعلِ بكثرةٍ .

٢ ـ وجوب الرفع :

أي: يمتنعُ نصبُ الاسمِ المشغولِ عنه ، ويجبُ رفعُه في موضعيْن رئيسين[4]:

---

(1) المقتضب ٢ ـ ٧٤/ شرح ألفية ابن معطي ٢ ـ ١١٣٦ .

(2) المقتضب ٢ ـ ٧٦ .

(3) الكتاب ١ ـ ٨٢ ، وينظر : شرح ألفية ابن معطي ٢ ـ ١١٣٦ .

(4) ينظر : الكتاب ١ ـ ١٣٢ / المقرب ١ ـ ٨٨ / التسهيل ٨٠ / شرح الشذور ٤٢٧ .

أ ـ أن يذكرَ الاسمُ بعد أداةٍ تختصُّ بالدخولِ على الجملةِ الاسمية،كـ (إذا) الفجائية ، نحو : خرجتُ فإذا الصديقُ أراه .

ب ـ أن يذكرَ الاسمُ قبلَ أداةٍ لا يعملُ ما بعدَها فيما قبلَها ، وتحصرُ هذه الأدواتُ في:

ـ **أدوات الشرط :**

ويذكر أن الاسمَ المتقدمَ يكون مبتدأ ، خبرُه التركيبُ الشرطيُّ ، أو جملةُ الجوابِ على الأصحِّ ، نحو :

محمدٌ إن قابلتَه فأعطه مالَه . .

ـ **أدوات الاستفهام** ، نحو :

عليٌّ هل قابلْتَه ؟

ـ **أدوات العرض** ، نحو :

سَميرٌ ألَا تصافحُه .

أو (أما) ، أو (لولا) ، أو (لوما) .

ـ **أداة التحضيض** ، نحو :

محمدٌ هلَّا تصالحُه .

ـ **لام الابتداء** ، نحو :

عليٌّ لنحنُ قد كافأناه .

ـ **اللام الداخلة على جواب القسم** [1]، نحو :

المجدُّ واللهِ لنكافِئَنَّه .

ـ **كم الخبرية** ، نحو :

أموالٌ كم أنفقْتَها .

ـ **الحروف الناسخة** ، نحو :

الفتاةُ إني احترمْتُها .

---

(١) المقرب ١ ـ ٨٨ .

obeikandl.com

ـ الأسماء الموصولة ، نحو :

محمد الذي أسلَّمُه الأمانةَ .

ـ الاسم الموصوف بالعامل المشغول عنه ، نحو :

محمدٌ رجلٌ أحترمُه .

ـ ما النافية ، نحو :

عليٌّ الصديق ما أشكوه أبدًا .

ـ لا النافية ، بحيثُ تقعُ في جوابِ قسمٍ ، نحو :

محمدٌ ـ والله ـ لا أعاتبُه .

ـ قبل أدواتِ الاستثناءِ ، نحو :

ما سعيدٌ إلا أحترمُه .

ـ قبلَ اسمِ الفعلِ ، نحو :

أخوك دراكِه .

ـ قبلَ ما يصفُه من جملةٍ فعليةٍ ، نحو :

﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴿٥٢﴾ ﴾ [القمر] .

حيثُ لا اختلافَ في رفع (كل) ، إذ نصبُه يؤدي إلى فسادِ المعنى .

٣ ـ جواز النصب والرفع :

فيما عدا ما سبقَ ذكرُه من مواضعِ الوجوبِ يجوزُ فيه النصبُ والرفعُ .

وعند هذا الحد نكونُ قد انتهينا من أحكامِ الاسمِ المشغولِ عنه إعرابيًّا ، إلا أننا لو سايرنا النحاة في دراستهم لهذه القضيةِ ؛ فإننا نجد أنهم قد قسموا هذا الحكمَ إلى ثلاثةِ أقسامٍ ، تختلفُ فيما بينها بين الترجيحِ والاستواءِ ، وتفصيلُها كالآتي :

أ ـ رجحان النصب :

يرجح النحاةُ نصبَ الاسمِ المتقدمِ المشغولِ عنه في المواضعِ الآتية :

١ ـ أن يقعَ بعدَ الاسمِ فعلٌ طلبي : كالأمرِ والنهيِ والدعاءِ ، نحو :

شريفًا أكرمْه .

رفيقًا لا تُهِنْه .

غادةَ أكرمَها اللهُ ، ووفَّقَها .

حاتمًا لتُرْفِقْ به .

ونحو قولِ الأعشى :

هُرَيْـــرةَ ودِّعْهَـــا وإن لامَ لائـــمُ غـداةَ غـدٍ أم أنـتَ للبَـيْنِ واجـمُ[1]

بنصبِ (هريرةَ) ، وجملةُ (ودعْها) أمرية .

وقول أبي الأسود الدؤلي :

أمـــيرَان كانـــا آخيـــاني كلاهمـــا فكـلًّا جَـزَاه اللهُ عنـي بـما فَعَـل[2]

بنصب (كلا) ، وجملة (جزاه الله) جملةٌ دعائيةٌ .

ويرجحُ النحاةُ النصب ؛ لأن الإخبارَ بالجملةِ الطلبيةِ خلاف الأصل . والطلبُ يكونُ بالفعلِ ، فكان حملُ الكلامِ عليه أولى[3] .

أما قولُه تعالى : ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور:٢] . فقد اتفقَ الرواةُ السبعةُ على الرفعِ ، وحينئذٍ فالزانيةُ مبتدأٌ ، خبرُه فيه وجهان :

أولُهما : أن يكونَ محذوفًا تقديرُه : في الفرائض[4] أو : فيما يتلى عليكم .

والآخر : جملةُ (فاجلدوا) ، والفاءُ زائدةٌ ، أو دخلت لشبه المبتدإ بالشرط ، وجعلُه خبرًا بتقديرِ فعلِ القولِ محذوفًا ، أي : أقول ، أو بحملهِ على المعنى الخبري ، كأنه يقول : الزانية والزاني كلُّ واحدٍ منهما مستحقٌّ للجَلْدِ[5] .

---

(1) ديوانه١٧٧ / الكتاب ٤ ـ ٢٠٥ .

(2) الكتاب ١ ـ ١٤٢ / الرد على النحاة ٩٦ / شرح ابن يعيش ٢ ـ ٣٨ .

(3) ينظر : شرح التصريح ١ ـ ٢٩٨

(4) الكتاب ١ ـ ١٤٣ .

(5) البيان في غريب إعراب القرآن ٢ ـ ١٩١ .

وقد ذكرت قراءة بالنصب[1]، ولا إشكالَ في هذه من حيثُ ترجيحُ النصب . ومثلُها قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة:٣٨] .

٢ ـ إذا عطف جملةٌ فعليةٌ على أخرى فعليةٍ بلا فاصلٍ ، حيثُ يتقدمُ الاسمُ المشغولُ عنه جملةً فعليةً بينهما أداةُ عطفٍ ، ولم يفصلْ بينهما ، نحو : فهم عليٌّ ومحمدًا أفهَمْته ؟

وقوله تعالى : ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٤﴾ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٥﴾ ﴾ [النحل] .

« وقد نُصِبَ كلٌّ من (محمدًا)، و (الأنعام) حيث العطفُ المفصَّلُ سابقًا بلا فاصل ، فيرجح النَّصْبُ » .

فإذا فُصلَ بينهما يُختارُ الرفعُ ، نحو :

فهم عليٌّ ، وأما محمدٌ فأكرَمْته .

٣ ـ إذا وقع الاسمُ المشغولُ عنه بعد الأدواتِ التي يغلبُ دخولُها على الأفعالِ ، وهي :

ـ همزةُ الاستفهام ، نحو : ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ ﴾ [القمر:٢٤] .

بشرطِ عدمِ الفصلِ بينهما إلا بالظرفِ ، فإن فصَلْت فالمختارُ الرفعُ .

ـ (ما) النافية ، نحو : ما مهملًا احترمْتُه .

ـ (لا) النافية ، نحو : لا طعامًا أخذتُه ولا شرابًا .

ـ (إنِ) النافية ، نحو : إن مهملًا احترمْتُه .

٤ ـ أن يكونَ الاسمُ المشغولُ عنه جوابًا لاستفهامٍ منصوبٍ ، نحو : أيَّهُمْ كلَّمْتَ ؟ بنصب (أي) ، فيجابُ : محمدًا كلمتُه .

فإن قيل : أيٌّ تحبُّه ؟ ، برفعِ (أي) ، فيجابُ : عليٌّ أحبُّه بالرفعِ[2].

٥ ـ في التركيب الذي يُظهِرُ فيه النصبُ المعنى،أو يساعد في إظهارِه،كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾ [القمر] .

---

(1) إملاء ما من به الرحمن ٢ ـ ١٥٣ .

(2) ينظر : المقتضب ٢ ـ ٢٢٩ .

حيث يساعدُ النصبُ على إظهارِ المعنى ، إذ إنَّ الرفعَ في (كل) يوهمُ أن جملةَ(خلقناه) صفةٌ لـ(شيء) ، هذا خلاف قولِه تعالى:﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴿٥٢﴾ ﴾ [القمر] . إذْ إن جملةَ (فعلوه) صفةٌ لـ(شيء) في محل جر ، أما خبرُ المبتدإِ (كل) فهو شبهُ الجملةِ (في الزبر) .

أما قولُه تعالى : ﴿ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴿٥﴾ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴿٦﴾ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ﴿٧﴾ ﴾ [الرحمن] .

فقد قرِئ بالنصبِ على تقديرِ فعلٍ (رفع) ، عن طريقِ العطفِ على اسمٍ قد عملَ فيه الفعلُ ، وهو الضميرُ في (يسجدان) ، أو بالعطفِ على (الإنسان) من قولِه تعالى : ﴿ خَلَقَ الْإِنسَانَ ﴾[1] ، وقرئ كذلك بالرفعِ[2] على الابتداءِ .

ب ـ استواء النصب والرفع :

يذكرُ النحاةُ[3] حالةَ استواءِ رفعِ الاسمِ المتقدمِ ونصبِهِ إذا ذُكرَ بعد جملةٍ ذاتِ وجهين ، وهي التي يكون صدرُها جملةً فعليةً،نحو:صديقي جاء، ومحمدًا قابلْتُه ، أو :ومحمدٌ قابلته.

جـ ـ رجحان الرفع :

يترجحُ الرفعُ في غيرِ ما ذكرَ سابقًا ، نحو : محمودٌ فهِمْتُه .

حيث لم يتقدمُ على الاسم ما يطلبُ الفعلَ وجوبًا أو رجحانًا .

تعدد الضمير الشاغل :

إذا تعددَ الضميرُ الشاغلُ الفعلَ في الجملةِ فأنت بالخيارِ في اختيار سببِ النصبِ أو الرفعِ ؛ إذا وجد سببٌ لكل منهما ، دون مراعاةِ التقدمِ أو التأخر .

نحو قولِك : أمحمدٌ كافأ أبوه أخاه .

يجوزُ نصبُ (محمد) باحتساب الضمير في (أخاه) ، حيث إضافتُه إلى منصوبٍ ، كما يجوزُ فيه الرفعُ باحتسابِ الضميرِ في (أبوه) ؛ لأنه مضاف إليه مرفوعٌ[4] .

---

(1) ينظر : إملاء ما به الرحمن ٢ـ٢٥١ / البيان ٢ـ٤٠٨ .

(2) البيان ٢ـ٤٠٨ .

(3) المقرب ١ـ٨٩ / التسهيل ٨١ / الجامع الصغير ٨٤ .

(4) ينظر في ذلك : الكتاب ١ـ١٠٣ / الرد على النحاة ٩٩ / البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ـ٦٥٩.

قضية الاشتغال والأسماء العاملة عمل الفعل :

لا تعملُ هذه الأسماءُ نحويًّا في بابِ الاشتغالِ إلا إذا كان الاسمُ المشتقُّ وصفًا عاملًا فيما قبلَه[1]، وبذلك فإننا نمكنُ أن نصنفَ هذه الأسماءَ من حيثُ قضيةُ الاشتغالِ إلى ما يأتي :

أولا : أسماءٌ غيرُ عاملة :

ـ الصفة المشبهة ؛ لأنها لا تعملُ فيما قبلها .

ـ المصادرُ وأسماءُ الأفعال ؛ لأنها ليست بوصفٍ .

ثانيا : أسماءٌ تعملُ بشرطِ الدلالةِ الزمنيةِ والتنكير :

اسمُ الفاعلِ وصيغُ المبالغةِ لا يعملُ منهما ما يدلُّ على الماضى ؛ لأنه لا ينصبُ ، فتقول : عليًّا أنا مُكلِّمُه الآن أو غدًا (بالنصب) .

وتقول : الدرسُ أنا مُذَاكِرُهُ أمسِ (بالرفع دون النصب) ، كما يُشترطُ عدمُ إلحاقِ الألفِ واللامِ بأيٍّ منهما .

ثالثًا : أسماءٌ تعملُ بشرطِ التنكير :

اسمُ المفعولِ يعملُ فيما قبلَه مطلقًا بشرطِ عدمِ تعريفِه بالألفِ واللامِ ، حيث لا يعملُ المتصلُ بهما فيما قبلَه ، فتقول :

الكتابُ أنت معطاه . (بالرفع والنصب) .

---

(1) الرد على النحاة ١١٢ / الجامع الصغير ٨١ / شرح التصريح ١ ـ ٣٠٥، ٣٠٦ .